الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/50/2
TD/B/WP/163
1 July 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية
الدورة الحادية والأربعون
جنيف، ١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز

زادت المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ بالمقارنة بما كانت عليه في العام السابق، نتيجة لزيادة بنسبة ٣٢ في المائة في المساهمات الثنائية للبلدان المتقدمة التي توفر نسبة تناهز ٧٠ في المائة من هذه المساهمات. وانخفضت نفقات التعاون التقني للأونكتاد بنحو ٦ في المائة. وطرأت بعض التغييرات على نمط التوزيع الجغرافي للنفقات. فقد انخفض نصيب أفريقيا بينما سجلت زيادة في نصيب آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحدثت تطورات إيجابية فيما يتعلق بزيادة الاتساق في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والاستثمار. وهناك جهود تبذل حالياً على مستوى الأمم المتحدة ومستوى الأونكتاد على حد سواء في هذا المجال. ويشارك الأونكتاد في ممارسة لتنفيذ اقتراح خاص بالتعاون التقني ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات". وتم التوقيع على اتفاق إطاري مالي وإداري جديد بين الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية. وهذا

الاتفاق أكثر مرونة من الاتفاقات السابقة فيما يتعلق بإدارة الأنشطة المشتركة. وفضلاً عن ذلك، يدخل الأونكتاد في المجموعة المختارة لشركاء المفوضية الأوروبية الاستراتيجيين العشرة. وتهدف مذكرة التفاهم المبرمة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى تعميق الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين وتحقيقها عملياً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة. وانتهت المرحلة الأولى من البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً وإلى بلدان أفريقية أخرى (JITAP) وشرع في المرحلة الثانية في أوائل عام ٢٠٠٣. وانضمت ثماني بلدان جديدة إلى البرنامج. ويجري إحراز تقدم في تنفيذ الإطار المتكامل. ورغم أن بناء القدرات لا يزال العنصر الرئيسي للأنشطة العملية، فسيوجه اهتمام خاص إلى إدماجه بالكامل في الأنشطة العملية للأونكتاد. وفي المستقبل، سيستمر الأونكتاد في تقديم خدمات المساعدة التقنية، في مجالات اختصاصه التي يتمتع فيها بميزة نسبية، إلى البلدان والمناطق المستفيدة، مع توجيه اهتمام خاص إلى بناء القدرات. وستدعم الأنشطة تحقيق ما يتصل بعمل الأونكتاد من أهداف إنمائية للألفية وتنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٥

أولاً- الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد وإنفاقها والتطورت الأخيرة ٥

ألف- الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد ٥

باء- الاتجاهات في مجال الإنفاق ٨

جيم- الاتجاه نحو زيادة الاتساق ١٠

دال- التقييم ١٤

هاء- بناء القدرات ١٤

ثانياً- اتجاه المساعدة التقنية للأونكتاد ١٦

ألف- مقدمة ١٦

باء- شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية ١٨

جيم- شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع ٢٠

دال- شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية ٢١

هاء- شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة ٢٢

واو- البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ٢٣

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات ٢٥

المحتويات (تابع)

الجداول

الصفحة

١- المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد ١٩٩٦-٢٠٠٢ ..... ٧

٢- نفقات الأونكتاد الإجمالية على التعاون التقني، ومصدر الأموال، ١٩٩٠ ،١٩٩٥-٢٠٠٢ ١٠

٣- نفقات المشاريع بحسب الشعبة/البرنامج، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ..... ١٥

٤- الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المناطق والبرامج، ١٩٩٩-٢٠٠٢ ..... ١٧

الرسوم البيانية

١- الاتجاهات في مجال تعبئة التعاون التقني للأونكتاد، بحسب مصدر الأموال،١٩٧٢-٢٠٠٢ ٨

٢- مصدر المساهمات في الصناديق الاستئمانية، ٢٠٠٢ ..... ١١

٣- النفقات بحسب مصدر الأموال، ٢٠٠٢ ..... ١١

٤- الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المناطق، ١٩٩٦-٢٠٠٢ ..... ١٩

مقدمة

١- يهدف هذا التقرير إلى تيسير استعراض السياسات السنوي الذي سيجريه مجلس التجارة والتنمية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠٠٢. وقد أعد وفقاً للفقرة ١٠٧(ب) من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/378/Rev.1)، التي اعتمدها الأونكتاد التاسع.

٢- وسيقدم التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية من أجل استعراضها القادم لأنشطة التعاون التقني التي نفذها الأونكتاد في عام ٢٠٠٢. وستعرض نتائج استعراض الفرقة العاملة على المجلس.

أولاً - الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد وإنفاقها والتطورات الأخيرة

ألف - الاتجاهات في مجال تعبئة الموارد

٣- لا تزال أنشطة التعاون التقني للأونكتاد تمول من ثلاثة مصادر رئيسية هي: الصناديق الاستئمانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

٤- وتمول الصناديق الاستئمانية بتبرعات من الحكومات، والجهات المانحة المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع المشاريع، والمؤسسات. وحصلت الصناديق الاستئمانية للأونكتاد في عام ٢٠٠٢ على مساهمات من نحو ٥٥ حكومة وعشرين منظمة متعددة الأطراف ومنظمات أخرى. وبلغ مجموع هذه المساهمات ٢٠,٧ مليون دولار، محققاً زيادة بنسبة ١٥ في المائة بالمقارنة مع العام السابق (انظر الجدول ١ والرسم البياني ٢). وتعزى هذه الزيادة بصورة كبيرة إلى زيادة بنسبة ٣٢ في المائة، بالقياس إلى العام السابق، في مساهمات البلدان المتقدمة التي بلغت ١٤,٢ مليون دولار وهي أعلى مساهمات قدمتها البلدان المتقدمة على الإطلاق إلى برامج التعاون التقني للأونكتاد في سنة واحدة. وهي تمثل ٦٩ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد.

٥- وتقدم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مساهماتها في الصناديق الاستئمانية في شكل ترتيبات للدعم العام أو ترتيبات للتمويل الذاتي. وتستخدم الترتيبات الأخيرة في دعم المشاريع القطرية كل منها على حدة وتمول عموماً إما من موارد الميزانية المحلية أو باستخدام حصيلة القروض أو المنح المقدمة من البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. وبلغ حجم التمويل المباشر الذي تقدمه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى التعاون التقني للأونكتاد ٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. وكان مجموع مساهمات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يمثل ٢٠ في المائة من المساهمات الاجمالية في الصناديق الاستئمانية.

٦- وبلغت مساهمات الجهات المانحة المتعددة الأطراف ٢,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ وكانت تمثل ١١ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستئمانية. وبلغت نسبة مساهمات المفوضية الأوروبية نحو ٦٠ في المائة من مساهمات الجهات المانحة المتعددة الأطراف.

٧- ويقدم التمويل من موارد الميزانية البرنامجية في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، أي في إطار البابين ٢١ و٣٣ من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ودخلت أربعة مشاريع ممولة في إطار الشريحة الثالثة من حساب التنمية طور التشغيل في عام ٢٠٠٢، وبلغت ميزانيتها الإجمالية ٢,٧ مليون دولار. وتهدف هذه المشاريع إلى (أ) بناء القدرات في مجال القضايا الرئيسية المدرجة في برنامج العمل الاقتصادي الدولي؛ (ب) بناء القدرات في البلدان النامية لجذب الاستثمارات الدولية والاستفادة منها؛ (ج) بناء القدرات عن طريق التدريب على تسوية المنازعات في مجالات التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية؛ (د) بناء القدرات المؤسسية في مجال سياسات وقوانين المنافسة. وهناك أربعة مشاريع جديدة مقترح تمويلها في إطار الشريحة الرابعة من حساب التنمية، بميزانية إجمالية قدرها ٢,٦ مليون دولار، تم عرضها لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفيما يلي هذه المشاريع: (أ) بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية؛ (ب) تعزيز القدرات في البلدان النامية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية عن طريق السياسات والإجراءات المتبعة في مجال التجارة وما يتصل به من مجالات؛ (ج) بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل في بلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛ (د) بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية في مجال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإبرام الاتفاقات الدولية للاستثمار. وفي حالة موافقة الجمعية العامة على هذه المشاريع الأربعة المقترحة، سيحصل الأونكتاد، للشريحة الثالثة على التوالي، على خمس الموارد الإجمالية لحساب التنمية.

٨- وبالإضافة إلى التبرعات المتاحة للأونكتاد في إطار برامج المعونة المتعددة الأطراف، حصل عدد من المشاريع القطرية الهامة التي تم وضعها وبدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٢ أو أوائل عام ٢٠٠٣ على تمويل من برامج المعونة الثنائية.

الجدول ١

المساهمات في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، ١٩٩٦-٢٠٠٢[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
مساهمات البلدان المتقدمة.....	١٢ ٧٣٢	٥ ٩٩١	٩ ٣٧٣	٧ ٨٦٣	١٣ ٣١٢	١٠ ٧٤٤	١٤ ٢٤٣
ومنها الخبراء المعاونون.....	*(٥١٨)*	*(٨٧٣)*	*(٧٢٩)*	*(٥٠٥)*	*(٦٣٢)*	*(١ ١٠٠)*	*(٧١٤)*
البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - مساهمة عامة.....	١ ٠١٢	٩٩٦	٦٢٤	١ ١٩٥	٦٣٩	٣٧٨	٣٢٠
البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - الدعم الذاتي[ب].....	٢ ٢٢٩	١ ٠٩٢	٢ ٠٧٠	٩٣٨	٢ ٣٣٠	٤ ٨١٩	٣ ٨٢٢
المفوضية الأوروبية.....	٥ ٦٣٤	٣ ٨٢١	٣ ٥٢٧	١ ١٣٩	٦٧٥	٥٥١	١ ٣٧٤
مساهمات أخرى متعددة الأطراف[ج].....	٢٧٢	٩٠٥	١ ٠٥٥	١ ٧٥٨	٥٩٤	٩٥٦	٦٧٥
المؤسسات/مساهمات متنوعة.....	١٣٥	٤٦٤	٥٥٧	٧٤٢	١ ١٢٧	٥٨٩	٢٧١
المجموع.....	**٢٢ ٠١٤**	**١٣ ٢٧٠**	**١٧ ٢٠٧**	**١٣ ٦٣٥**	**١٨ ٦٧٧**	**١٨ ٠٣٧**	**٢٠ ٧٠٥**

(أ) لا تشمل مساهمات أطراف ثالثة مقدمة على سبيل تقاسم النفقات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) للأنشطة المنفذة في بلدانها، والممولة من موارد الميزانية المحلية أو عن طريق قروض من البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية.

(ج) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ٦ من المرفق الإحصائي (TD/B/50/2/Add.2-TD/B/WP/163/Add.2).

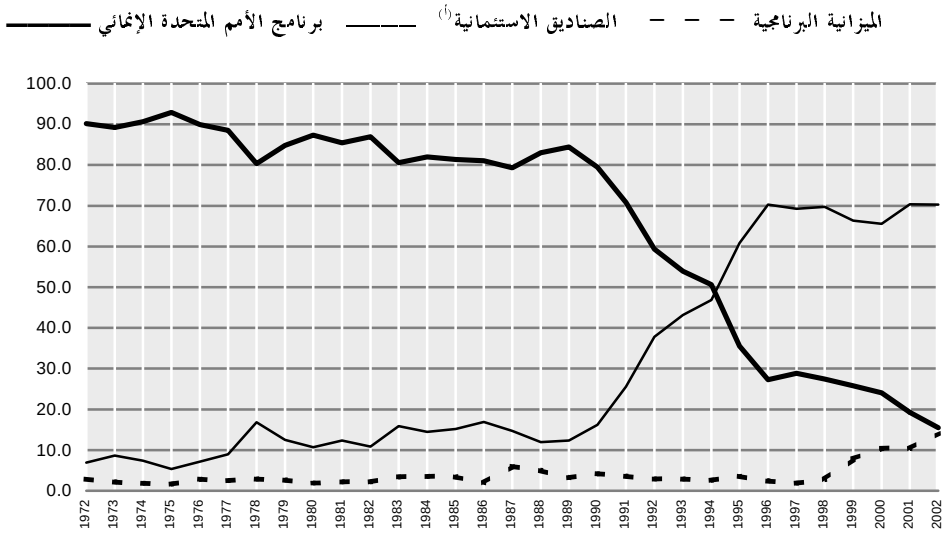
باء – الاتجاهات في مجال الإنفاق

٩- بلغـــت نفقات التعاون التقني للأونكتاد من جميع المصادر ٢١,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، مما يعني انخفـــاض الإنفاق بنسبة ٥,٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠١ (انظر الجدول ٢ والرسم البياني ٣). ويرجع هذا الانخفـــاض في الـــنفقات إلى حدوث هبوط في الإنفاق على المشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشـــاريع الممولـــة من الحسابات الاستئمانية، حيث انخفضت كل فئة منها بنحو مليون دولار. ورغم حدوث الانخفـــاض بالقيم المطلقة، بلغ نصيب المشاريع الممولة من الصناديق الاستئمانية ٧٠ في المائة من مجموع نفقات الـــتعاون التقني للأونكتاد. أما مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النفقات الإجمالية فقد استمر هبوطها الذي بدأ في عام ١٩٩٠، فبلغ نسبة ١٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢. وبلغت النفقات الممولة من الميزانية العادية نسبة ١٤ في المائة من النفقات الإجمالية.

الرسم البياني ١

الاتجاهات في مجال تعبئة التعاون التقني للأونكتاد، بحسب مصدر الأموال، ١٩٧٢-٢٠٠٢

(النسبة المئوية من مجموع المساهمات السنوية)



(أ) تشمل النفقات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والخبراء المعاونين.

١٠- واستمر الأونكتاد في تقديم المساعدات التقنية في مجالات عمله الأربعة الرئيسية جميعها. وفي عام ٢٠٠٢، كانت برامج المساعدة التقنية الرئيسية، مرتبة بحسب الإنفاق، هي النظام الآلي للبيانات الجمركية، وسياسات الاستثمار وبناء القدرات، والبرنامج الخاص بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، وسوقيات التجارة، والتكنولوجيا والمشاريع، والتجارة والبيئة (انظر الجدول ٣).

١١- واستمر تنفيذ أنشطة التعاون التقني للأونكتاد يجري على مستوى مشاريع قطرية محددة وعلى مستوى المشاريع الإقليمية والأقاليمية. وبينما حدثت زيادة في النفقات الإجمالية على المشاريع القطرية، شهد الإنفاق على المشاريع الإقليمية هبوطاً حاداً. ولم يطرأ تغيير على نصيب المشاريع الأقاليمية من مجموع الإنفاق على المشاريع في عام ٢٠٠٢ حيث بلغ ٥٤,٤ في المائة. وزاد الإنفاق على المشاريع القطرية وناهزت نسبته ٣٩ في المائة من الإنفاق الإجمالي، بينما شهدت المشاريع الإقليمية هبوطاً حاداً حيث لم يتجاوز نصيبها ٦,٥ في المائة من النفقات الإجمالية.

١٢- وحدثت بعض التغييرات في نمط التوزيع الجغرافي للأنشطة (انظر الجدول ٤ والرسم البياني ٤). فرغم حدوث زيادة بنسبة ٦٠ في المائة في الإنفاق على المشاريع القطرية الممولة من الصناديق الاستئمانية، انخفض نصيب أفريقيا من ١٨ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٢، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى حدوث انخفاض حاد في الإنفاق على المشاريع الإقليمية، وانخفاض الإنفاق على المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على المستويين الإقليمي والقطري. وفي عام ٢٠٠١، كان الإنفاق على المشاريع الإقليمية يساهم في ثلث المشاريع القطرية والإقليمية الإجمالية في أفريقيا. وبلغت النسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٢. ويعزى ذلك إلى أن عدداً من المشاريع الإقليمية قد أنجز وأن بعض المشاريع قد بلغ مرحلة النمو الكامل. وزاد الإنفاق على المشاريع في آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وارتفعت نسبته فيما يتعلق بآسيا من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٨ في المائة، وبالنسبة إلى أمريكا اللاتينية من ٧,٩ إلى ٩,٢ في المائة.

١٣- ولا تزال أقل البلدان نمواً المستفيدة الرئيسية من التعاون التقني للأونكتاد. غير أن الإنفاق لصالحها انخفض في عام ٢٠٠٢ إلى ٦ ملايين دولار مقابل ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠١. وبناءً على ذلك انخفض نصيبها من إجمالي الإنفاق على التعاون التقني إلى ٢٩ في المائة. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الإنفاق على المشاريع المشتركة بين البلدان، والخاصة بأقل البلدان نمواً وحدها، وعلى المشاريع الإقليمية وبصورة رئيسية في أفريقيا وآسيا. ويرجع انخفاض الإنفاق على المشاريع المشتركة بين البلدان، والخاصة بأقل البلدان نمواً وحدها، إلى إنجاز عدد من الأنشطة التي كانت قد بدأت لدعم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وعمليته التحضيرية.

الجدول ٢

نفقات الأونكتاد الإجمالية على التعاون التقني، ومصدر الأموال، ١٩٩٠، ١٩٩٥-٢٠٠٢

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي....	١٧,٤	٧,٨	٦,١	٦,٨	٦,٠	٦,٥	٥,٨	٤,٥	٣,٤
الصناديق الاستئمانية[أ].....	٣,٦	١٣,٤	١٥,٨	١٦,١	١٥,٢	١٦,٩	١٥,٨	١٦,٣	١٥,٣
الميزانية البرنامجية...	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٢,٠	٢,٥	٢,٤	٣,١
المجموع.....	**٢١,٦**	**٢٢,٠**	**٢٢,٤**	**٢٣,٣**	**٢١,٨**	**٢٥,٤**	**٢٤,١**	**٢٣,٢**	**٢١,٨**

(أ) تشمل النفقات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والخبراء المعاونين.

جيم - الاتجاه نحو زيادة الاتساق

١٤- استمر تقديم خدمات التعاون التقني للأونكتاد الاشتراك والتعاون الوثيق مع سائر الوكالات والكيانات المقدمة للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والاستثمار. ويوفر هذا الفرع معلومات عن أحدث التطورات التي طرأت في هذا المجال. كما يشمل معلومات عن التطورات المتصلة ببرنامجين رئيسيين يجري تنفيذهما بالاشتراك بين الأونكتاد والوكالات الأخرى. ويتضمن هذا الفرع كذلك معلومات عن التقييم المتعمق لبرامج التعاون التقني للأونكتاد وبخاصة عن متابعة التقييم الموضوعي لبناء القدرات.

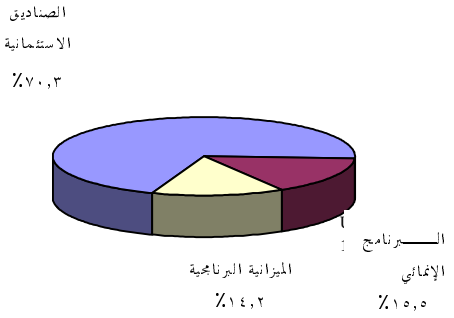
١٥- وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات (الوثيقة A/57/387)، اعتبر التعاون التقني الذي توفره الأمم المتحدة أحد المجالات التي ينبغي أن توضح فيها أدوار ومسؤوليات مختلف كيانات الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يقترح الإجراء ١٥ من التقرير إعداد وثيقة توضح

الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفيما يلي المبادئ التوجيهية المقترح اتباعها في هذا الصدد: (أ) ينبغي أن تقع المسؤولية الأساسية عن مسألة محددة أو نشاط محدد على أفضل الكيانات استعداداً من الناحية الفنية؛ (ب) ينبغي أن تعمل الكيانات الرائدة في مسألة محددة أو نشاط محدد بالتعاون الوثيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة بدلاً من محاولة تقديم خبرات مزدوجة مع الخبرات المتاحة في أنحاء أخرى من المنظومة؛ (ج) ينبغي بذل جهود منتظمة للاستفادة من الذخيرة الضخمة من المعارف والخبرات المتاحة خارج منظومة الأمم المتحدة؛ (د) ينبغي أن تتولى الكيانات المتمتعة بوجود ميداني وخبرات ميدانية راسخة توفير التعاون التقني قدر الإمكان. وينبغي أن توفر كيانات الأمانة التوجيه اللازم للسياسات، والخبرات، بحسب الاقتضاء.

الرسم البياني ٣

النفقات بحسب مصدر الأموال، ٢٠٠٢

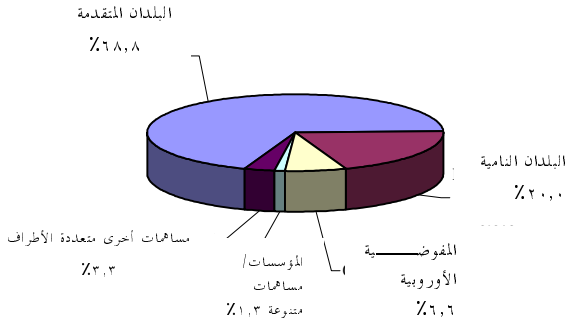
(نسبة مئوية من مجموع النفقات)



الرسم البياني ٢

مصدر المساهمات في الصناديق الاستئمانية، ٢٠٠٢

(نسبة مئوية من مجموع المساهمات)



١٦- وبغية إعداد التقرير المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة، يقوم خبير استشاري حالياً باستعراض الأنشطة المنفذة في مختلف هيئات الأمم المتحدة. ويشارك الأونكتاد في هذه الممارسة عن طريق المناقشات التي يجريها مع الخبير الاستشاري وفي إطار اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وحددت هذه اللجنة عشر مجموعات من الأنشطة لهذه الممارسة، وهي نفس الأنشطة التي حُددت قصد استعراض أنشطة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في سياق مشروع الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتشمل مجموعات

الأنشـــطة الـــتي تهم الأونكتاد مباشرة التجارة؛ والتحليل الاقتصادي الكلي والشؤون المالية والديون الخارجية؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٧- ويحدد الاتفاق الإطاري المالي والإداري الموقع بين الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية في أيار/مايو ٢٠٠٣ الإطار اللازم للأمم المتحدة والجماعة الأوروبية لتعزيز التعاون بينهما، بما في ذلك الشراكة البرنامجية. وهذا الاتفاق أكثر مرونة من الاتفاقات السابقة فيما يتعلق بإدارة المشاريع التي تمولها المفوضية الأوروبية وتنفذها الأمم المتحدة. والواقع أن هذا الاتفاق الإطاري يشكل إعادة صياغة كاملة للعلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يسعى فيها الشـــريكان إلى هدف مشترك وموحد كخطة استراتيجية. وفضلاً عن ذلك، أدخل الأونكتاد، استناداً إلى أدائه الســـابق، في المجموعة المختارة لشركاء الاتحاد الأوروبي الاستراتيجيين العشرة. والشركاء المختارون الآخرون هم بـــرنامج الأمم المتحـــدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المـــتحدة لشـــؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيـــة (اليونيدو) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

١٨- ووقعت مذكرة تفاهم في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بغية تعميق الشراكة الاســـتراتيجية بـــين المنظمتين وتحقيقها عملياً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة، ولضمان استخدام التجارة في خدمة الأهداف الإنمائية، والمساعدة في إدماج البلدان النامية إدماجاً مفيداً في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وتحدد مذكرة التفاهم بايجاز مجالات التعاون وأشكاله والأنشطة المتفق عليها والطرائق الإدارية والمالية للتعاون.

١٩- وتوفـــر قاعدة البيانات التابعة لبرنامج الدوحة للتنمية والخاصة بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات، التي أنشأتها منظمة التجارة العالمية بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، معلومات عـــن مشاريع تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات. وتشمل هذه القاعدة المشاريع القطرية كما تشمل المشاريع الإقليمية والأقاليمية. وتوفر نحو ٢٥ وكالة، من بينها الأونكتاد، و٣٣ بلداً معلومات عن المساعدة التقنـــية المتصلة بالتجارة. وتهدف قاعدة البيانات إلى معاونة مقدمي المساعدة التقنية في تحقيق درجات أعلى من التنسيق والاتساق وتجنب الازدواج وتبادل المعلومات ورصد تنفيذ الالتزامات. وينبغي أن تكون قاعدة البيانات أيضـــاً أداة لمساعدة البلدان المستفيدة في إدارة احتياجاتها ذات الأولوية من المساعدة التقنية، وتحديد الثغرات في احتـــياجاتها الوطنية، وتعزيز مشاركتها وتعاونها في العملية، وتجنب التداخل والازدواج. ويجري حالياً استكمال قاعدة البيانات لتشمل مشاريع عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، قبل انعقاد مؤتمر كانكون الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

٢٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، انتهت المرحلة الأولى من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية لمجموعـــة مخـــتارة من أقل البلدان نمواً وبلدان نامية أفريقية أخرى. ويشكل البرنامج استجابة متكاملة من مركز الـــتجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع الجهات المانحة المعنية، لبناء القدرات البشرية

والمؤسسية والقدرات المتصلة بالسياسات وباستراتيجيات التصدير في البلدان الأفريقية من أجل تحسين فهمها للمشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وإدارة هذه المشاركة. وكانت البلدان المستفيدة من المرحلة الأولى من البرنامج هي بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وكينيا وتونس وجمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا.

٢١- وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وهي المرحلة التي ستستغرق أربعة أعوام. وهناك ثماني بلدان جديدة - هي بوتسوانا والكاميرون وملاوي ومالي وموريتانيا وموزامبيق والسنغال وزامبيا - انضمت إلى البلدان الثمانية الأصلية. وفي إطار هذه المرحلة، سيجري بناء أو تعزيز القدرات في البلدان الشريكة في ثلاثة مجالات رئيسية هي المفاوضات التجارية وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وضع السياسات التجارية المتصلة بذلك؛ وقاعدة المعلومات الوطنية عن النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وإلمام المشاريع المصدرة والمستعدة للتصدير بطاقة العرض والأسواق للاستفادة من الفرص التجارية التي يتيحها تحرير التجارة في إطار النظام التجاري الناشئ المتعدد الأطراف.

٢٢- واستمر العمل في برنامج الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً وتم تمديده في العام الماضي. وبدأت الدراسات التحليلية للإطار المتكامل في عدد من البلدان شملت بوروندي وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وغينيا وليسوتو وملاوي ونيبال ومالي والسنغال واليمن. ومع ذلك، هناك شعور عام بالقلق لأن متابعة المرحلة التحليلية للإطار المتكامل ليست مرضية تماماً. وأسفرت المبادرة التي قامت بها البلدان المانحة مؤخراً لإيجاد حل مؤقت لمتابعة الدراسات التحليلية للتكامل التجاري عن اتفاق بين جميع الشركاء في الإطار المتكامل بشأن شروط وأحكام استخدام الشباك الثاني للصندوق الاستئماني للإطار المتكامل. وسيسمح ذلك بتمويل المشاريع ذات الأولوية خلال الفترة الفاصلة بين إنجاز الدراسات التحليلية للتكامل التجاري والحصول على التمويل عن طريق الأفرقة الاستشارية للبنك الدولي واجتماعات المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآلية جمع الأموال لتنفيذ برامج ومشاريع المساعدة التقنية التي حُددت بناء على ممارسة الدراسات التحليلية للتكامل التجاري. ويعتبر الشباك الثاني آلية انتقالية للدفع السريع من أجل التغلب على حالات التأخير وعدم التيقن التي تواجهها المتابعة المباشرة للدراسات التحليلية للتكامل التجاري.

٢٣- ويشكل إدماج التجارة في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية هدفاً آخر من أهداف الإطار المتكامل. ومن المتوقع أن تدخل ("تدمج") أقل البلدان نمواً السياسات التجارية في مجمل خططها واستراتيجياتها الإنمائية، بما في ذلك الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر. وكثيراً ما تختبر قدراتها على القيام بذلك، بالإضافة إلى قدراتها على رصد عملية الإطار المتكامل بصورة عامة، أثناء تنفيذ هذا الإطار المتكامل. ويعد الأونكتاد حالياً مقترحاً بـ "أنشطة سابقة للتحليل" للبلدان التي طلبت المشاركة في الإطار المتكامل من مجموعة أقل البلدان نمواً. وستهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز قدرات البلدان المستفيدة على المشاركة في عملية الإطار المتكامل ورصدها، بالإضافة إلى

التعاون مع شركائها الإنمائيين في وضع وتنفيذ التدابير التي تكفل إسهام السياسات التجارية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة إسهاماً فعالاً إلى أقصى حد في استراتيجيات النمو والحد من الفقر.

دال – التقييم

٢٤- واستمر إعداد دراسات التقييم المتعمق عن برامج التعاون التقني للأونكتاد. ووفقاً لمقرر الفرقة العاملة، يتناول التقييم المتعمق هذا العام برنامج التجارة والبيئة والتنمية. وسيقدم التقرير إلى الفرقة العاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت عدة عمليات لتقييم المشاريع بناء على طلب الجهات المانحة أو وفقاً لوثائق المشاريع التي خضعت للتقييم. أما دراسة التقرير الذي أُعد عن تنفيذ توصيات التقييم الموضوعي المتعمق لبناء القدرات فستجري في إطار تنفيذ مقرر المجلس ٤٧٢ (د – ٤٩) والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها الفرقة العاملة في دورتها التاسعة والثلاثين (انظر الفرع الخاص ببناء القدرات).

هاء – بناء القدرات

٢٥- أوصت خطة عمل الأونكتاد العاشر بتركز التعاون التقني على بناء القدرات للمساعدة في ادماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وبتعزيز برامج الأونكتاد في مجال بناء القدرات. وعملاً بتلك التوصية، وجهت برامج التعاون التقني للأونكتاد اهتماماً خاصاً إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان المستفيدة. ولا تزال الجهود تبذل لجعل بناء القدرات المحور الرئيسي لبرامج المساعدة التقنية للأونكتاد. وتعرض الفقرات التالية في هذا الفرع بعض الأمثلة في هذا الصدد.

٢٦- في تموز/يوليه ٢٠٠٢، نظم الأونكتاد ندوة في معتكف لمدة يوم واحد عن بناء القدرات. وأتاحت الندوة التي ناقشت القضايا المتصلة ببناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية محفلاً لتبادل آراء غير رسمي بين البلدان المستفيدة والجهات المانحة وموظفي الأمانة المشاركين في برامج التعاون التقني.

٢٧- وكان بناء القدرات أيضاً موضوع التقييم المتعمق الذي أجري في العام الماضي لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وطلبت الفرقة العاملة من الأمانة، في الفقرة ٤ من الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة التاسعة والثلاثين، أن تبدأ عملية تشاور مع الدول الأعضاء قصد تضمين استراتيجيتها الخاصة بالتعاون التقني العناصر الملائمة المستمدة من التقييم الموضوعي لبناء القدرات، على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/WP/155. وأجريت هذه المشاورات جنباً إلى جنب مع المشاورات التي دعا إليها مقرر المجلس ٤٧٢(د – ٤٩). وتتعلق هذه المشاورات بتنفيذ توصيات الاستعراض الداخلي للتعاون التقني للأونكتاد، وبإعداد الأمانة لمذكرة بشأن وضع نهج للأونكتاد في مجال بناء القدرات. وقدم تقرير عن نتائج المشاورات إلى الفرقة العاملة في أيار/مايو ٢٠٠٣. وأطلعت الفرقة العاملة بهذه المناسبة على المبادرة التي قام بها الأمين العام للأونكتاد مؤخراً فيما يتعلق باتباع الأونكتاد لنُهج أكثر

تكـــاملاً في معالجة بناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية. وفي الاستنتاجات المتفق عليها في الجزء الـــثاني من الدورة الأربعين، أطلعت الفرقة العاملة على المعلومات التي وفرتها الأمانة في الوثيقة TD/B/WP/161 وأبلغـــت بأن هناك استراتيجية جديدة للتعاون التقني للأونكتاد سيجري إعدادها وعرضها على الفرقة العاملة في دورتهـــا الحاديـــة والأربعين لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. واستناداً إلى المشاورات التي أجريت منذ أيار/مايو ٢٠٠٣، ستنظر الفرقة العاملة، في دورة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في مذكرة بشأن وضع نهج للأونكتاد في مجال بناء القدرات، بالإضافة إلى مشروع الاستراتيجية الجديدة للأونكتاد في مجال التعاون التقني.

الجدول ٣

نفقات المشاريع بحسب الشعبة/ البرنامج ، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

(بالدولارات الأمريكية)

الشعبة/البرنامج	*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*	*الصناديق الاستئمانية*[أ]	*الميزانية البرنامجية*	*المجموع*	
				المبلغ	*النسبة المئوية*
العولمة واستراتيجيات التنمية: المجموع ...	***٦٤٨ ٨٣٤***	***٢ ٠٨٠ ٧٩١***	***٨٧ ٨٩٣***	***٢ ٨١٧ ٥١٨***	***١٢,٩***
سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية	–	١١١ ٤٤٨	–	١١١ ٤٤٨	٠,٥
برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي	٦٤٨ ٨٣٤	١ ٨٩٣ ٨٨٦	٨٧ ٨٩٣	٢ ٦٣٠ ٦١٣	١٢,٠
البرامج الخاصة	–	٧٥ ٤٥٧	–	٧٥ ٤٥٧	٠,٣
شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية: المجموع	***٢٥٨ ٥٥٦***	***٣ ٣٧١ ٠١١***	***٧٦٤ ٧١٩***	***٤ ٣٩٤ ٢٨٦***	***٢٠,١***
التحليلات التجارية	١٨ ٩٨٦	٢٣٦ ٢٥٢	–	٢٥٥ ٢٣٨	١,٢
المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية	٢٠٨ ٢٣٧	١ ٥٥٩ ٠٢٣	١٢٦ ٩٨٤	١ ٨٩٤ ٢٤٤	٨,٧
السلع الأساسية	-٢٨٧	١١٦ ٦٧٩	٣٩٦ ٦٩٩	٥١٣ ٠٩١	٢,٤
التجارة والبيئة والتنمية	-٤ ٢٤٩	٩٩٢ ٤٥٧	–	٩٨٨ ٢٠٨	٤,٥
قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين	٣٥ ٨٦٩	٤٦٦ ٦٠٠	٢٤١ ٠٣٦	٧٤٣ ٥٠٥	٣,٤
شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع: المجموع	***٢٩١ ٤٠٤***	***٣ ٦٧١ ١٠١***	***٢٩٧ ٣٨٤***	***٤ ٢٥٩ ٨٨٩***	***١٩,٥***
تحليل قضايا الاستثمار	٣٣ ٥٨٩	٤٧٩ ٤٤٤	–	٥١٣ ٠٣٣	٢,٣
سياسات الاستثمار وبناء القدرات ...	١٨٩ ٠٥٦	٢ ٢٦٨ ٢٩٧	٢٩٧ ٣٨٤	٢ ٧٥٤ ٧٣٧	١٢,٦
التكنولوجيا والمشاريع	٦٨ ٧٥٩	٩٢٣ ٣٦٠	–	٩٩٢ ١١٩	٤,٥
شـــعبة الهـــياكل الأساسية من أجل تحقيق التنمية والكفاءة في التجارة: المجموع	***١ ٩٢٤ ٩٨٤***	***٥ ٤٣٦ ٠٠٩***	***٦٤٧ ٦٢٤***	***٨ ٠٠٨ ٧١٨***	***٣٦,٦***
لوجستيات للتجارة	١١٨ ٠١٦	١ ٣٤٠ ٩٥٩	–	١ ٤٥٨ ٩٧٥	٦,٧
النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها	١ ٥٤٥ ٤٢٦	٣ ٦٠١ ١٨٣	–	٥ ١٤٦ ٦٠٩	٢٣,٦
المعلومات والتدريب	٨٦ ٩٥٨	١٣ ٦٢٧	٢٢١ ٨٥٦	٣٢٢ ٤٤١	١,٥
تنمية الموارد البشرية	–	١٣٩ ٧٤٦	–	١٣٩ ٨٤٧	٠,٦
برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في	–	٢٥٩ ٥٠٥	–	٢٥٩ ٥٠٥	١,٢

الشعبة/البرنامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الصناديق الاستئمانية[أ]	الميزانية البرنامجية	المجموع	
				المبلغ	النسبة المئوية
ميدان التجارة الخارجية					
النقاط التجارية	٦٤ ٥٨٣	٨٠ ٩٨٩	-	١٤٥ ٥٧٢	٠,٧
التجارة الإلكترونية	١١٠ ٠٠١	-	٤٢٥ ٧٦٨	٥٣٥ ٧٦٩	٢,٥
أقل البلدان نمواً: المجموع	٤٣ ٦٧١	٣٢١ ٧٤٧	-	٣٦٥ ٤١٨	١,٧
الخدمات الاستشارية المشتركة بين عدة شعب	-	-	١ ٠٥٣ ٧٩٩	١ ٠٥٣ ٧٩٩	٤,٨
الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري	٢١٨ ٤١١	٤٥٥ ٦٤٤	٢٥٨ ٦٣١	٩٣٢ ٨٦٨	٤,٣
المجموع العام	**٣ ٣٨٥ ٨٦٠**	**١٥ ٣٣٦ ٣٠٣**	**٣ ١١٠ ٠٥٠**	**٢١ ٨٣٢ ٣١٤**	**١٠٠,٠**

(أ) تشمل النفقات المتصلة بصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والخبراء المعاونين.

ثانياً – اتجاه المساعدة التقنية للأونكتاد في المستقبل

ألف – مقدمة

٢٨- طلب مجلس التجارة والتنمية، في مقرره ٤٧٢(د - ٤٩) إلى الأمانة أن تدرج في تقريرها السنوي عن استعراض أنشطة التعاون التقني معلومات عن التطور المتوقع لأنشطتها، بالإضافة إلى بيان واضح بالغايات والأهداف الاستراتيجية للسنة المقبلة. وأعد هذا الفرع استجابة لهذا الطلب.

٢٩- ورهناً بتوافر الموارد، ستزيد المساعدات التقنية التي يقدمها الأونكتاد في عام ٢٠٠٤ لمواجهة تزايد عدد الطلبات المتزايدة، مع تعميق أثر البرامج الحالية واستدامتها. وستظل البرامج تعتمد على أنشطة البحوث ووضع المعايير وتشمل تقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات.

٣٠- وسيواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية في مجالات عمله الأربعة الرئيسية. وبغية تأمين روابط ملائمة مع الإطار الاقتصادي الدولي، وبالإضافة إلى برامج وضع المعايير لخدمات المساعدة التقنية، سيقدم الأونكتاد المساعدة التقنية لدعم تنفيذ الأحكام ذات الصلة من إعلان الألفية الذي نص على أن الحد من الفقر عن طريق تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين بشكل مطرد وعلى نطاق واسع هو المجال الذي يحظى بالأولوية في عمل الأمم المتحدة. وستكون البرامج المزمع وضعها والأنشطة المزمع تنفيذها داعمة أيضاً لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من توصيات المؤتمرات الدولية الرئيسية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والمؤتمرين الوزاريين الرابع والخامس لمنظمة التجارة العالمية، والمؤتمر الوزاري الدولي المتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وفضلاً عن ذلك، ستراعى الآثار

المترتـــبة على الإقليمية المتزايدة في عناصر برامج التعاون التقني وفي صيغ التنفيذ. وسيقدم الدعم أيضاً في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣١- وتحديـــداً، ستسترشـــد أنشطة التعاون التقني في المستقبل بنتائج الأونكتاد الحادي عشر. وفي ضوء البند الموضوعي من جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد الحادي عشر والمواضيع الفرعية، يُتوقع أن يستمر تقديم خدمات التعاون التقني في مجال التجارة لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية. أما الأنشطة المنفَّذة في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع وتيسير التجارة وخدمات دعـــم التجارة فستعالج منظور العرض وستركز على العمل التحليلي الرامي إلى بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية وستوفر الدعم لـــه.

٣٢- وبغية الاستفادة من وفورات الحجم، سيواصل الأونكتاد تشجيع وضع البرامج المتعددة المانحين والمتعددة المستفيدين والمتعددة السنوات. ورغم زيادة الاهتمام بالبرامج الطويلة الأجل لبناء القدرات، فسيواصل الأونكتاد تقـــديم المساعدة القصيرة الأجل الموجهة إلى أهداف محددة تلبية للاحتياجات العاجلة للبلدان والمناطق. وتسمح الآلـــيات الخاصـــة بتقيـــيم فعالية أنشطة التعاون التقني، وهي الآليات الجاري إدراجها عملياً في جميع مشاريع الأونكتاد، بعملية تكييف مستمرة لنوع الأنشطة وتنفيذها.

٣٣- وسيتوسع الأونكتاد في تكرار تجارب البرامج القطرية الناجحة في البلدان والمناطق النامية لتنفيذ مشاريع جديـــدة. وسيشـــجع الأونكتاد، حيثما أمكن، مشاركة الموظفين من مختلف الشُعب والفروع في تنفيذ العناصر الموضـــوعية لمشـــاريع المساعدة التقنية، بغية بناء القدرات الداخلية، وضمان انعكاس بحوث الأونكتاد وتحليلاته بصـــورة ملائمـــة في تنفيذ البرامج، وضمان التكامل والدعم المتبادل بين أعمال البحث والتحليل التي تنهض بها الأمانة وأنشطة التعاون التقني.

الجدول ٤

الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المناطق والبرامج، ١٩٩٩-٢٠٠٢

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
المجموع	**٢٥ ٤٠٩**	**٢٤ ١٨٤**	**٢٣ ١٥٢**	**٢١ ٨٣٢**	١٠٠,٠
بحسب المنطقة:					
أفريقيا	٥ ٣٤٤	٥ ٢٤٩	٤ ٢٣٢	٣ ٠٢٥	١٣,٩
آسيا والمحيط الهادئ	٤ ٥٧٦	٤ ٥٣٤	٣ ٦٩٦	٣ ٩٢٣	١٨,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١ ١١٠	١ ٣٧٦	١ ٨٢٠	٢ ٠٠٨	٩,٢

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*النسبة المئوية*
أوروبا	٢ ٣٣٨	٨٤٥	٨٥١	١ ٠٠٦	٤,٦
أنشطة أقاليمية	١٢ ٠٤٠	١٢ ٢١١	١٢ ٥٥٣	١١ ٨٧١	٥٤,٥
بحسب البرامج: ***.....***					
العولمة واستراتيجيات التنمية	٢ ٩٠٣	٢ ٣٥٣	٢ ٢٩٦	٢ ٨١٨	١٢,٩
التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية	٣ ٥٣٩	٤ ٢٣٢	٤ ٨١٩	٤ ٣٩٤	٢٠,١
الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع	٣ ٩٤٨	٣ ٣٤٦	٣ ٢٧٤	٤ ٢٦٠	١٩,٥
الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة	١٠ ٦٦٨	٩ ٧٢٠	٨ ٦٢٤	٨ ٠٠٩	٣٦,٧
أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية	٩٣٦	٢ ٤٣٩	٢ ٢٦٢	٣٦٥	١,٧
الخدمات الاستشارية المشتركة بين الشعب[أ]	٢ ٠٠١	١ ٢٦٩	٨٤٨	١ ٠٥٤	٤,٨
التوجيه التنفيذي والإدارة، وخدمات الدعم	١ ٤١٥	٨٢٦	١ ٠٣٠	٩٣٣	٤,٣
ومنها: أقل البلدان نمواً	١٠ ١٢٦	١٠ ٤٩٢	١٠ ٠٠٠	٦ ٣٢٧	٢٩,٠

(أ) كانت النفقات في إطار هذا البند تدرج في الماضي ضمن نفقات التوجيه التنفيذي والإدارة.

باء- شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية

٣٤- ستنفَّذ أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية ضمن نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وتوجه إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ضوء توافق آراء مونتيري، تهدف الأنشطة إلى تدعيم عزيز قدرة البلدان النامية على تهيئة الظروف المالية والاقتصادية المستقرة المشجعة للاستثمار والنمو والحفاظ عليها، وتجنب حالات المديونية التي لا يمكن تحملها، وتقليل درجة التأثر بالصدمات الخارجية الناجمة عن مركزها المالي الخارجي وعدم استقرار الأسواق المالية الدولية.

٣٥- وسيعتمد السعي إلى بلوغ هذه الأهداف على الكفاءة الاستشارية المحددة المتوافرة في الشعبة في مجال الاقتصاد الكلي، والديون وتمويل التنمية، وعلى الدراسات التحليلية التي تجريها بانتظام بشأن زيادة الترابط بين التجارة والمالية والاستثمار والسياسات المالية الملائمة واستراتيجيات التنمية الفعالة، وعلى دراسات التقييم التي تجريها الشعبة بانتظام لحالة الديون الخارجية في البلدان النامية. وستترجم نتائج هذا العمل، قدر المستطاع، إلى اقتراحات محددة لتحسين السياسات المالية والاقتصادية الكلية وإدارة الديون، وتعزيز رسم السياسات والقدرات المؤسسية والإدارية في البلدان النامية لمساعدتها في بلوغ وصون مستوى وهيكل للديون يمكن تحمله في الأجل الطويل ويتفق مع الاحتياجات من الموارد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتنمية البشرية والحد من الفقر.

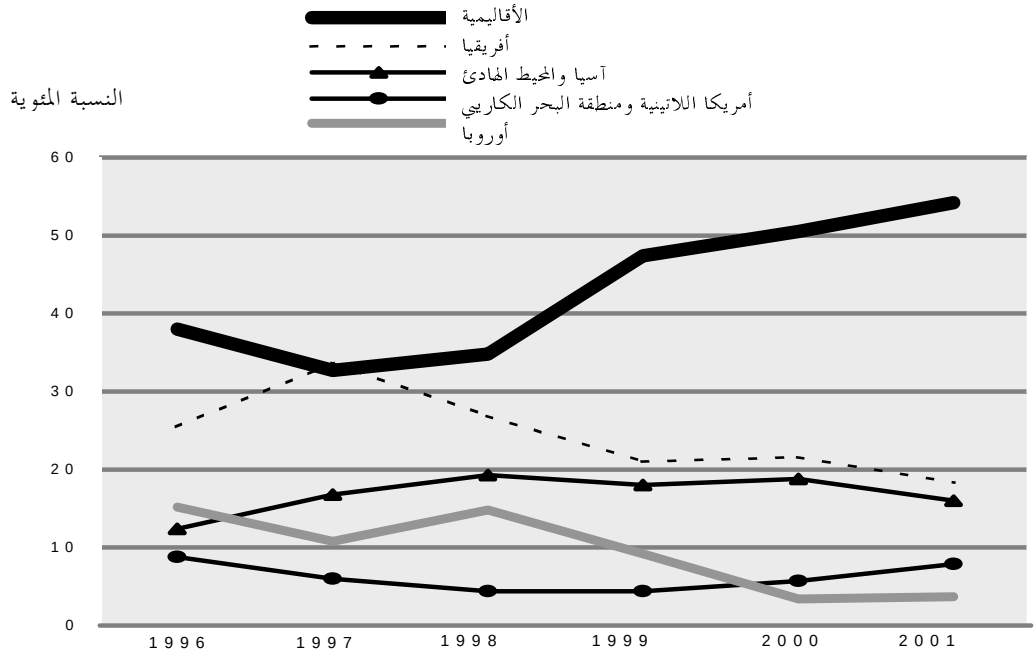
٣٦- وعلى المستوى الوطني، ستوفر الشعبة مجموعة متكاملة من الحلول عن طريق نظام محوسب موحد لإدارة الديون تقوم بتطبيقه المكاتب المختصة بالديون في وزارات المالية و/أو المصارف المركزية والتي ستحصل على التدريب والمساعدة في استخدام النظام بفعالية. وأصبح الأونكتاد بفضل البرنامج الخاص بنظام إدارة الديون

والتحليل المالي مورِّداً رئيسياً للخدمات التقنية والاستشارية في هذا المجال. وعلى المستوى الوطني أيضاً، ستنسق شـــعبة العولمة واستراتيجيات التنمية المساعدات التقنية التي يوفرها الأونكتاد للشعب الفلسطيني لمعالجة المشاكل المحددة في مجال التجارة والمالية والتنمية عن طريق مجموعة من الأنشطة العملية والبحثية المتكاملة.

الرسم البياني ٤

الإنفاق على التعاون التقني، بحسب المناطق، ١٩٩٦-٢٠٠٢

(النسبة المئوية من مجموع النفقات السنوية)



٣٧- وعلى المستوى الدولي، ستوفر الشعبة التعاون التقني عن طريق مساعدة البلدان النامية التي تعاني من مركز مـــالي خارجي لا يمكن تحمله في التحضير للمفاوضات المتعلقة بديونها مع الدائنين الثنائيين في إطار نادي باريس. وستحصل البلدان النامية أيضاً على دعم، على هيئة حلقات عمل إقليمية، في صياغة الطرق الملائمة لتقييم القدرة عـــلى تحمُّل الديون، واستخدام دراسات التقييم في صياغة سياسات سليمة فيما يتعلق بالديون العامة الخارجية والمحلـــية. وفضـــلاً عن ذلك، ستواصل شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مساعدة البلدان النامية في صياغة بناء المؤسســـات المالية وتقديم إسهام فعال في إدارة النظام النقدي والمالي الدولي عن طريق تقديم المشورة الفنية بشأن القضـــايا المالية الراهنة إلى فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية، وهو التجمع الوحيد للبلدان النامية داخل المؤسسات المالية الدولية الموجودة في واشنطن.

٣٨- وستتعاون شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، في أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني، مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في مجال تمويل التنمية، ومع اللجان الإقليمية في تقديم المساعدة لتحليل القدرة على تحمُّل الديون، ومع البنك الدولي في مجال إدارة الديون والتحليل المالي، ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المنظمات في مساعدة الشعب الفلسطيني.

جيم- شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع

٣٩- يتمثل الهدف الإنمائي للمساعدة التقنية التي توفرها شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في دعم جهود البلدان النامية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات التكنولوجية وتحسين القدرة التنافسية لقطاع المشاريع. وتنفِّذ الشعبة عملياتها، في مجالات اختصاصها الرئيسي، على المستويين الوطني والدولي على حد سواء. وتشمل الخدمات على المستوى الوطني ما يلي: (أ) بناء القدرات في مجال رسم سياسات الاستثمار وتشجيع الاستثمار، ويشمل ذلك سلامة الحكم والإدارة، والتكنولوجيا (وكالات تشجيع الاستثمار، وأدلة الاستثمار، وسلامة الحكم والإدارة في مجال تشجيع الاستثمار)، وبرنامج تشجيع الاستثمار الأجنبي، واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (ب) تدعيم المؤسسات عن طريق القواعد والمعايير والعمليات والوظائف (تعزيز وترشيد الوكالات المعنية بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد وتشجيعه، والمحاسبة، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر)؛ (ج) بناء قدرات المشاريع (برنامج تطوير المشاريع (إمبريتك)، وبرنامج تعزيز الروابط بين المشاريع). وتشمل الخدمات على المستوى الدولي ما يلي: (أ) استعراض النظراء للسياسات القطرية على المستوى الحكومي الدولي؛ (ب) تنمية الموارد البشرية عن طريق التدريب (مبادرة دبلوماسية العلم والتكنولوجيا، والتدريب المتعلق باتفاق الاستثمار الدولي)؛ (ج) دعم المفاوضين بشأن اتفاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية والدولية ومنظمي التأمين؛ (د) تبادل الخبرات عن طريق شبكات وكالات تشجيع الاستثمار (الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار، والمفاوضون في مجال الاستثمار، ورابطات منظمي المشاريع).

٤٠- وينعكس هذا في الأنشطة التي تضطلع بها الشعبة على المستوى الوطني، حيث تسعى المساعدات التقنية إلى استكمال المشورة المتعلقة بالسياسات ببناء القدرات المؤسسية والتدريب، كما هو الحال في سياق تنفيذ التوصيات التي أسفرت عنها استعراضات سياسات الاستثمار. وفيما يتعلق بالأنشطة المنفَّذة على المستوى الدولي، وبخاصة في مجال التدريب، تسعى شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إلى ضمان إمكانية نقل المعارف والدراية الفنية على المستوى دون الوطني أو الوطني عن طريق وضع برامج تدريب المدربين واستخدام الأدوات الابتكارية مثل التعلُّم الإلكتروني والتداول من بُعد. وبالتعاون مع برنامج التدريب التجاري التابع للأونكتاد، يجري تكييف مجموعات الأنشطة التدريبية الرئيسية مع متطلبات التعلُّم من بُعد.

٤١- وستتعاون شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، في صياغة أنشطة المساعدة التقنية وتنفيذها، تعاوناً وثيقاً مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق مبادرة الاستثمار المشتركة بين عدة وكالات هي الأونكتاد والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) - والمعنية بالاستثمار في أقل البلدان نمواً، وبرنامج العمل لفترة ما بعد الدوحة، المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في مجال الاستثمار، وهو البرنامج الذي يجري استكماله بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي مجال جمع الإحصاءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل بها من إحصاءات في مختلف البلدان، تتعاون شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الإقليمية (مثل أمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). وستقوم الشعبة بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في أنشطتها بحسب الاقتضاء. ويستفيد برنامج تعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، والتدريب الموجه إلى المستثمرين، بصورة خاصة، من خبرات القطاع الخاص.

دال- شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

٤٢- إن الأونكتاد هو جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مجال المعالجة المتكاملة للتجارة الدولية والتنمية. وتضطلع شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية بتنفيذ ولاية الأونكتاد فيما يتعلق بتقديم المساعدات التقنية وبناء القدرات في مجال السياسات التجارية وما يتصل بها من سياسات والمفاوضات التجارية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية تيسير اندماجها بشكل مفيد في النظام التجاري الدولي. وتشمل هذه العملية بناءً مطرداً للقدرات المحلية على استخدام التجارة كوسيلة للنمو والتنمية، والإسهام في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية للألفية من أجل تخفيف الفقر. وتستلزم هذه الولاية أيضاً الرصد والتحليل وتوافق الآراء الحكومي الدولي، بصفة منتظمة، استناداً إلى نوعية الأنشطة العملية وكميتها ومحور اهتمامها.

٤٣- وسيجري تعزيز المساعدات التقنية والاستشارية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وستوسع شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية دعمها التحليلي للسياسات والمفاوضات التجارية، وبخاصة عن طريق وضع ونشر قواعد البيانات مثل نظام التحاليل والمعلومات التجارية (TRAINS) والحل المتكامل في التجارة المشترك بين الأونكتاد والبنك الدولي (WITS) - نموذج محاكاة السياسة التجارية الزراعية (ATPSM). كما تؤدي الشعبة وظائف البحث والفكر فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية المتصلة بالنظام التجاري الدولي، بما في ذلك العمليات التجارية الإقليمية، وارتباطها بالنظام التجاري الدولي وأثرها على التنمية.

٤٤- وفي مجـــال السلع الأساسية، ستواصل الشعبة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مجال بناء القدرات لتحقيق التنويع والتنمية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤٥- وفي مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين، ستزيد الشعبة دعمها لمساعدة البلدان النامية في وضع أطرها التنظيمية والمؤسسية الوطنية في مجال المنافسة وحماية المستهلكين. وسيشمل العمل في هذا المجال أيضاً مساعدة البلدان النامية في تحسين تقييمها لآثار توطيد التعاون المتعدد الأطراف على سياساتها وأهدافها الإنمائية.

٤٦- وفي مجـــال الـــتجارة والبيـــئة، سيستمر تقديم المساعدات التقنية لتيسير الحوار بين دوائر التجارة والبيئة والتنمية؛ وتعزيز القدرات في مجال تحليل السياسات وتنسيق السياسات التجارية والبيئية في البلدان النامية؛ وتحديد السياســـات اللازمة لمعالجة المعوقات الرئيسية التي يعاني منها عدد كبير من البلدان النامية في مواجهة التحديات البيئية، فضلاً عن تحديد القضايا التي يمكن أن تحقق فوائد للبلدان النامية، بما في ذلك القضايا المتصلة بالعلاقة بين الصحة العامة والتنمية؛ ودعم المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المداولات التجارية المتصلة بالتجارة والبيئة.

٤٧- وستوسع شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية بحيث تشمل مواضيع محددة جديدة تهم البلدان النامية، مثل قضايا التجارة الاحيائية حيث يجمع نشاط الشعبة بين السياسات الكلية والسياسات الجزئية مع تقديم مساعدة عملية إلى البلدان النامية، وآليات التشاور بشأن التجارة والبيـــئة، والمعارف التقليدية. وستعمل الشعبة بصورة متزايدة على التوفيق بين مختلف القضايا. وسيساعد ذلك الـــبلدان النامـــية في مفاوضـــاتها، وبخاصـــة في مجالات مثل الخدمات السمعية - البصرية، وجوانب الخدمات السمعية - البصرية المتصلة بالتجارة والثقافة، والخدمات في مجال التجارة والصحة.

٤٨- وستقوم الشعبة بصياغة وتنفيذ المساعدات التقنية بالاشتراك والتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية دون الإقليمية والإقليمية.

هاء- شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة

٤٩- ستركِّز الشعبة تعاونها التقني في العام القادم على ثلاثة عناصر.

٥٠- والعنصـــر الأول هو مجموعة أنشطة لتيسير التجارة تشمل: (أ) بناء المؤسسات عن طريق إنشاء تكتلات وشـــراكات لتيسير التجارة والنقل داخل مجتمعات التجارة البحرية والداخلية وعن الحدود؛ وتحسين بيئة التجارة والـــنقل (التنظيمية والعملية والإدارية والتجارية)؛ (ب) حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرصد التجارة والنقل، ولإعداد وإتاحة بيانات عن العمليات المنفذة في مجموعة مختارة من ممرات التجارة والنقل عن طريق النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع؛ (ج) أنشطة التدريب ونشر المبادئ التوجيهية القابلة

للتنفيذ التلقائي من أجل: منظمات تطوير الهياكل التعاونية والشراكات وإدارة المعارف؛ وتقييم القضايا العملية المتصلة بالتجارة والنقل والعقبات المشتركة وما يتصل بها من حلول معروفة؛ ودراسة ممرات التجارة والنقل بتطبيق منهجية إدارة سلاسل العرض؛ (د) الشبكات الإقليمية المعنية بإدارة المعارف المتصلة بتيسير التجارة والنقل والتي تربط بين مجتمعات التجارة العامة والخاصة في البلدان النامية المشاركة.

٥١- والعنصر الثاني هو استخدام تقنيات التعلُّم من بُعد لتشجيع ربط مؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية بمجموعات أنشطة تدريبية خاصة ببرامج بناء القدرات في مجال التجارة والاستثمار. وستقوم الشعبة تحديداً بمد نطاق أنشطتها البرامجية إلى البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وسيشمل ذلك صياغة مجموعات من الأنشطة التدريبية الجديدة في مجال التجارة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية استناداً إلى منهجية برنامج التدريب التجاري، وتنظيم حلقات دراسية لتدريب المدرِّبين للمؤسسات الآسيوية والأفريقية، وتكييف مجموعات الأنشطة التدريبية مع احتياجات البلدان المستفيدة الجديدة، وإعداد مواد للتعليم المباشر عبر الشبكة لتقديمها عن طريق برنامج التعلُّم من بُعد لتنمية الموارد البشرية. وبموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، ستواصل شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، توفير الدورات الإقليمية والأقاليمية لبناء القدرات قصد زيادة وعي كبار الموظفين في البلدان النامية بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

٥٢- ويتعلق العنصر الثالث ببرامج بناء القدرات لتمكين البلدان النامية من استيعاب فوائد التجارة الإلكترونية استيعاباً وافياً، باتّباع نهجين متكاملين هما: (أ) مواصلة عقد الحلقات الدراسية الإقليمية نظراً لتزايد الحاجة إلى التوعية في عدد كبير من البلدان النامية (وهذه الحلقات ستسمح أيضاً للأونكتاد بتحديد المجالات التي ينبغي أن يعمل ويساهم فيها)؛ (ب) تنظيم دورات تدريبية عن مختلف جوانب التجارة الإلكترونية بصورة عامة، وفي قطاعات محددة تشمل السياحة الإلكترونية والنقل الإلكتروني والتمويل الإلكتروني وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية. وفي هذا السياق، يعتزم الأونكتاد توفير المعلومات للبلدان النامية على هيئة كتيِّبات تعالج مواضيع مثل التكنولوجيات الحديثة لشبكة إنترنت، والبرامج الحاسوبية المفتوحة المصادر، وقياس التجارة الإلكترونية، ونظم الدفع المباشر عبر الشبكة، وفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، والجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية.

واو - البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية

٥٣- إن الهدف الاستراتيجي للتعاون التقني الذي يوفره البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية هو العمل في إطار ولاية الأونكتاد على تيسير الجهود الإنمائية المبذولة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، والمساهمة في تعزيز اندماجها في

الاقتصـــاد العالمي. وسيستمر تنظيم التعاون التقني حول دعامتين رئيسيتين هما: (أ) التنسيق بين الشُعب في مجال الـــتعاون الـــتقني الـــذي يوفره الأونكتاد لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة؛ (ب) المشاريع المحددة التي ينفذها البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً لهذه المجموعات من البلدان.

٥٤- وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، سيكثّف البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً جهوده في اتجاهين هما: (أ) تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان المجموعـــة الراغبـــة في تحسين الفوائد المترتبة فعلياً على مركز أقل البلدان نمواً عن طريق `١` رصـــد أسباب بقاء هذه البلدان داخل فئة أقل البلدان نمواً؛ `٢` تحليل الفوائد المترتبة فعلياً على مركز أقل البلدان نمواً؛ `٣` تحديد الوسائل الممكنة لتحسين استفادة أقل البلدان نمواً من مركزها؛ (ب) مساعدة أقل البلدان نمواً في رصد وتقييم برامج المساعدة التقنية في سياق الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقـــل البلدان نمواً (الإطار المتكامل)، وفي متابعة هذه المساعدة التقنية وتنفيذها وفقاً للإطار المتكامل بالتعاون مع خمس وكالات أخرى.

٥٥- وفيما يخص البلدان النامية غير الساحلية، سترتبط أنشطة التعاون التقني بنتائج المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالـــبلدان النامـــية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية المقرر عقده في كازاخستان في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وبدلاً من حصر المساعدة التقنية في تقليل تكاليف المرور العابر التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية، سيتبع نهـــج أكثر تكاملاً يشمل قضايا مثل تشجيع الاستثمار، والتخصص المناسب من زاوية السلع المنتَجة والخدمات المقدمة، وتوسيع التجارة الإقليمية، وتعزيز البنية الأساسية للتجارة والنقل على المستوى الإقليمي.

٥٦- وبالنســـبة للـــبلدان النامـــية الجزرية الصغيرة، سيبذل البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً جهوداً خاصة للاســـتجابة لاحتـــياجات هذه البلدان في مجال التحضير لاستعراض السنوات العشر المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الخـــاص بالتنمية المستدامة في البلدان النامية الجزرية الصغيرة، ولمؤتمر موريشيوس (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) الذي سيتوج استعراض السنوات العشر هذا. وستشمل الأنشطة المتصلة بذلك تقديم المساعدة التقنية إما إلى الـــبلدان النامـــية الجزرية الصغيرة كل منها على حدة أو إلى المنظمات الإقليمية بناء على طلبها، في صورة خدمـــات استشارية ومذكرات تقنية وإحصائية بشأن القضايا المتصلة بضعف هذه البلدان، والمشاركة في أنشطة التوعـــية. وفضـــلاً عن ذلك، سيستمر تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية الجارية، وبصورة أساسية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٥٧- وسيتعاون البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً تعاوناً وثيقاً مع شُعب الأونكتاد الأخرى ومع سائر هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في صياغة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني. وفيما يتعلق بالفوائد الفعلـــية المترتـــبة على مركز أقل البلدان نمواً، سيتعاون البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً في هذا المجال مع لجنة السياســـات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان

الإقليمية للأمم المتحدة. وفي مجال متابعة الإطار المتكامل، سيواصل البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً تعاونه الوثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، سيتعاون البرنامج الخاص مع مجموعة هيئات منها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

ثالثاً – الاستنتاجات والتوصيات

٥٨- سيظل محور المساعدة التقنية هو تحليل السياسات وبناء القدرات المؤسسية والقدرات البشرية. وبالنظر إلى تنوُّع القضايا التي يهتم بها الأونكتاد، وفقاً لطبيعة برنامج التعاون التقني، سيستمر تقديم خدمات المساعدة التقنية في المجالات المتصلة بالسياسات والمجالات المتصلة بالناتج على حد سواء.

٥٩- ورغم أن من المزمع زيادة الاهتمام ببناء القدرات في البلدان المستفيدة، فإن طريقة وأشكال المساعدة ستنشد توفير مزيد من الدعم للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. كما سيُبذل مزيد من الجهود لتعزيز إقامة الشبكات، وبخاصة إقامة الروابط مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الفكر في مجال تنفيذ أنشطة التعاون التقني.

٦٠- وشهد عام ٢٠٠٢ زيادة في الإنفاق في إطار الأنشطة القطرية التي تلبي طلبات البلدان المستفيدة واحتياجاتها المحددة وتوفر مساعدات مركزة ومحددة الهدف. وأكدت الفرقة العاملة، في دورتها الأخيرة التي عالجت التعاون التقني في عام ٢٠٠٢، أهمية هذا النوع من المساعدات لعدد كبير من البلدان النامية. وستستمر الأمانة في تلبية طلبات البلدان المستفيدة لهذا النوع من مشاريع المساعدة التقنية. ومع ذلك ينبغي عدم التقليل من أهمية الأنشطة الأقاليمية التي تستفيد منها جميع البلدان والمناطق. ولا يزال نصيب هذه الأنشطة يناهز نصف مجموع الإنفاق. ووفورات الحجم التي تحققها هذه الأنشطة تعني كفاءتها ولذا ستظل تشكل أهم نسبة من المساعدات التي يوفرها الأونكتاد.

٦١- وسيستمر تعزيز الترابط والتفاعل بين أعمال البحث والتحليل وأنشطة المساعدة التقنية. وتؤمن الأمانة إيماناً راسخاً بأن هذا الأمر صفة ينفرد بها التعاون التقني للأونكتاد ومجال يتمتع فيه هذا التعاون بميزة نسبية.

٦٢- وتحظى أهداف بناء القدرات البشرية بأهمية متزايدة، بوسائل منها توفير برامج التدريب المحسّنة والمكثّفة. والتدريب الجاري توفيره في إطار تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك يصل حالياً إلى جميع المناطق وتم توحيد مناهجه. ويهدف هذا التدريب إلى تمكين المشتركين من فهم القضايا الرئيسية المثارة في المفاوضات التجارية

والاستثمارية الجارية فهماً متعمقاً وزيادة وعيهم بمختلف السياسات والشروط الأخرى اللازمة لتحقيق القدرة على المنافسة والمشاركة بفعالية في البيئة الاقتصادية العالمية الحالية.

٦٣- وفيما يتعلق بمحور الاهتمام في المستقبل، ستظل المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدفان ١٢ و١٥ (بشأن القضايا المتصلة بالترابط بين المفاوضات التجارية والتنمية، والقدرة على تحمُّل الديون وتيسير التجارة، مع الاهتمام بالبلدان غير الساحلية) توجه تنفيذ الأنشطة العملية للأونكتاد. وبدعم مستمر من مجتمع المانحين، سيوجه الأونكتاد اهتمامه إلى مساعدة أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا وسائر البلدان الأشد حاجة إلى هذه المساعدة.

- - - - -